البشرية المتاح لسد الاحتياجات الاقتصادية، وقطاع الأمن، مما يطرح، في رأيه، ضرورة القيام بنشاط مكثّف يؤدي الى استئناف الهجرة الى اسرائيل، باعتبار ان ذلك الحل هو الوحيد للمشكلة الديمغرافية.

٤ ـ قيود الجغرافيا

يكمن في عاملي المكان والموقع أحد أهم قيود اسرائيل الاستراتيجية؛ فجغرافية اسرائيل، الطويلة والضيقة، تثقل على حركة جيشها المحصور بين جبهتي الشمال والجنوب، وتترتب على هذه الخارطة الجغرافية مشكلة تدخل في صميم المعادلة الامنية، تتمثل في قابلية اسرائيل للتعرض للاصابة، حيث لا يوجد، واقعياً، نقطة في اسرائيل بعيدة أكثر من ٢ ـ ٥ دقائق طيران من الحدود المجاورة. والامر عينه ينطبق على انكشاف مساحة اسرائيل للصواريخ من أي نوع كان.

ويؤدي النقص في المساحة الى احداث قيود على مسائل حيوية، مثل التدريب، او تطوير اسلحة ذرية مثلاً. ولهذا، فان اسرائيل تعتبر من أكثر الدول استغلالاً لحجم مساحتها في الشؤون العسكرية (حوالى ٥٠ بالمئة). وتبرز هذه القيود، الى حدّ كبير، في ما يتعلق بالمسائل المناخية، والطبوغرافية؛ وذلك لأن الحدود الاسرائيلية تعمل هي الاخرى بصورة غير مريحة لاسرائيل؛ وتبرز هذه العيوب الحدودية على الحدود اللبنانية خصوصاً. فنظراً الى خطوطها الجبلية الوعرة، فهي تنطوي على مزايا لحرب عصابات تشن ضد اسرائيل. وبصورة غير مباشرة، يساهم قرب السكان الفلسطينيين من الحدود في فرض قيود أخرى، اضافة الى مغزى الزيادة الديمغرافية للفلسطينيين داخل حدود العام ١٩٤٨.

والخلاصة، ان دراسة العوامل الجغرافية البنيوية، هي، في اغلبها، عوامل سلبية، تثقل على أمن اسرائيل وقوتها. وما دام من غير الممكن تغيير المعطيات الجغرافية (الطبيعية، والبشرية أيضاً)، فلقد دعا الباحث الى بذل الجهد الاكبر في كل ما يتعلق بالمتغيرات الاخرى في «معادلة الامن القومية»، من أجل احداث توازن مع هذه القيود.

كيف يمكن، اذاً، سد الفجوة في توازن القوة، التي تفرضها الضغوط سابقة الذكر، على الاخص ضغوط الميزانية والديمغرافيا والجغرافيا ؟

حسب المداخلة التي طرحها اللواء ابراهام تامير، هناك خياران يمكن ان يؤمّنا الاجابة عن هذا السؤال: امّا التسوية السياسية، وامّا الوسائل العسكرية.

في مجال الخيار السياسي، يتلخص الهدف الذي ينبغي ان تعمل اسرائيل على تحقيقه في اقامة سلام دائم مع جيرانها، وذلك على أساس ثلاثة انواع من الحدود: حدود اقتصادية تكون حدود السوق المشتركة؛ حدود أمنية تكون حدود النظام الأمني ـ الاقليمي؛ حدود سياسية مفتوحة طابعها اداري لا أمني. وفي حال عدم التوصل الى هذا الهدف، فانه ينبغي السعي الى تحقيق تسويات اقليمية مرحلية تحول دون نشوب حرب، على غرار التسوية مع مصر. اما في مجال الخيار العسكري، فليس من الممكن، اطلاقاً، سد الفجوة الكمية في ميزان القوى بين اسرائيل واعدائها بواسطة الكمية. وعلى ذلك، فان التفوق العسكري يجب ان يستند الى تحقيق التفوق في النوعية. ويقتضي ذلك توفّر القدرة على استغلال موارد الدولة من القوى البشرية حتى الحد الاقصى، أي ليس لدى اسرائيل من خيار غير الاعتماد على ذاتها؛ وذلك يتم باقامة ميزان قوى على أساس شعب يعتبر كله جيش.

وفي رأي باحث آخر، هو العقيد شلومو، فان السبيل الوحيد للحفاظ على قدر من التوازن ازاء القيود التي تطرحها الميزانية، ونقص الكمية، يتأمن من خلال ايجاد قدر من التوازن بين الاستثمار في «شريحة البقاء»، وبين «شريحة التعاظم» في بناء القوة. والاسلوب الملائم لتحقيق مثل هذا التوازن يمكن ان يتم من خلال الدمج الصحيح بين قيود الموارد والتهديدات الخارجية، من جهة، وبين مفهوم الامن وقيود التكنولوجيا، من جهة أخرى. ومن وجهة نظره، فان تحليل كل عنصر من هذه العناصر الاربعة يجب ان يتم على أسس متوازنة وواقعية. ففي مجال قيود الموارد، ينبغي ان يتلاءم بناء القوة مع الحدود التي يمكن ان تسمح بها موازنة الدولة. وفي